مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/5/20

دبلوماسية التنمية: شراكات في الخارج وتنمية في الداخل

رؤية مقترحة للحكومة العراقية الجديدة لإعادة تعريف عقيدة السياسة الخارجية

د. عبد الكريم كاظم عجيل/ عميد المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة

● **مقال رأي**

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

دبلوماسية التنمية: شراكات في الخارج وتنمية في الداخل
رؤية مقترحة للحكومة العراقية الجديدة لإعادة تعريف عقيدة السياسة الخارجية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

د. عبد الكريم كاظم عجيل/ عميد المعهد العالي لإعداد وتأهيل القادة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مع نيل الحكومة العراقية الجديدة الثقة، يبرز تساؤل جوهري: أي سياسة خارجية يحتاجها العراق في ظل الأزمات الداخلية المتراكمة والتوتر الإقليمي المتصاعد؟

يبدو هذا السؤال سياسياً في ظاهره، لكنه في الحقيقة سؤال يرتبط بمستقبل الدولة العراقية نفسها، لأن العالم يتحول بسرعة من عصر الجيوبوليتيك التقليدي إلى عصر الجيواقتصاد، حيث أصبحت الممرات التجارية وسلاسل الإمداد والطاقة والتكنولوجيا أدوات قوةٍ لا تقل تأثيراً عن الجيوش والتحالفات العسكرية. وفي خضم هذا التحول العالمي، يقف العراق أمام لحظة استراتيجية نادرة، فهو يمتلك كل المقومات التي تؤهله للتحول إلى قوة اقتصادية إقليمية: موقعاً جغرافياً يربط الخليج بتركيا وأوروبا وآسيا، وواحداً من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، وسوقاً كبيرة، وعمقاً عربياً وإقليمياً مهماً، وثروةً بشريةً شابةً قادرةً على قيادة التحول الرقمي والإنتاجي. لكن المشكلة التاريخية للعراق لم تكن في نقص الإمكانات، بل في غياب الرؤية التي تُحول هذه الإمكانات إلى مشروع دولة متكامل. ولعل التعبير الأكثر دقة عن هذه الحالة ما قاله رئيس مجلس الوزراء الزيدي في أول جلسة لمجلس الوزراء، عندما وصف الواقع الاقتصادي العراقي بقوله: «لدينا اقتصادان، اقتصاد تقليدي يرفض أن يموت، واقتصاد حديث يرفض أن يولد».

في الحقيقة، لم تكن هذه العبارة توصيفاً اقتصادياً فقط، بل توصيفاً لمرحلة انتقال تاريخية يعيشها العراق بين نموذجين للدولة: دولة

ريعية تشكلت حول النفط والإنفاق والاستهلاك والوظيفة العامة، ودولة جديدة لم تولد بعد، يُفترض أن تقوم على الإنتاج والاستثمار والمعرفة والاندماج الذكي في الاقتصاد العالمي.

وهنا تحديداً يبرز مفهوم «دبلوماسية التنمية» بوصفه الإطار الأكثر ملاءمة للسياسة الخارجية العراقية في المرحلة المقبلة، أي ربط السياسة الخارجية بالمصالح الاقتصادية الوطنية العليا، وتحويل الدبلوماسية من أداةٍ لإدارة الأزمات والتوازنات إلى أداة لإنتاج التنمية وبناء القوة الوطنية.

فالعراق لا يحتاج اليوم إلى سياسة خارجية تُدار بمنطق ردود الأفعال، بل إلى سياسة خارجية يُقاس نجاحها بمقدار ما تحققه من استثمارات وتكنولوجيا وفرص عمل وممرات تجارية وشبكات طاقة وأسواق وشراكات تنموية طويلة الأمد. إن جوهر دبلوماسية التنمية يقوم على معادلة بسيطة لكنها عميقة: كل انفتاحٍ خارجي يجب أن يتحول إلى قيمة مضافة للاقتصاد العراقي. ومن هنا، فإن دبلوماسية التنمية المقترحة للعراق تقوم على ثلاثية استراتيجية مترابطة.

أولى هذه الركائز هي استثمار موارد القوة الداخلية، فالدول لا تبني نفوذها من الخارج قبل أن تكتشف عناصر قوتها الذاتية. والعراق يمتلك عناصر استثنائية تتمثل في الموقع الجغرافي، والنفط والغاز، والطريق البري الرابط بين آسيا وأوروبا، والموارد الزراعية، والثروة البشرية، والعمق العربي والإقليمي. لكن القيمة الحقيقية لهذه الموارد لا تتحقق بوجودها فقط، بل بقدرة الدولة على تحويلها إلى

أدوات إنتاج ونفوذ.

إن «طريق التنمية»، مثلاً، لا ينبغي النظر إليه كمشروع نقل فقط، بل كمشروع لإعادة تعريف الدور الجيوسياسي للعراق في الاقتصاد العالمي الجديد. فالعالم يشهد اليوم إعادة رسم لسلاسل الإمداد العالمية بعد حرب أوكرانيا وتصاعد التنافس الأميركي ـ الصيني، وأصبحت الممرات التجارية والطاقة والبنى التحتية جزءاً من معادلات النفوذ الدولي. وفي هذا السياق، يمتلك العراق فرصة استراتيجية للتحول إلى عقدة ربط اقتصادي بين الخليج وتركيا وأوروبا. كما أن ميناء الفاو الكبير لا يمثل مشروعاً خدمياً عادياً، بل بوابة استراتيجية يمكن أن تنقل العراق من اقتصاد ريعي مغلق إلى اقتصاد عبور وتجارة وخدمات إقليمية.

إن الدول التي تفشل في تحويل الجغرافيا إلى اقتصاد، تتحول جغرافيتها تدريجياً إلى ساحة نفوذ للآخرين. وهذه تحديداً كانت إحدى مشكلات العراق خلال العقود الماضية، إذ امتلك موقعاً استثنائياً، لكنه لم يمتلك مشروعاً استراتيجياً يوظف هذا الموقع ضمن شبكة مصالح اقتصادية تحمي الدولة وتعيد إنتاج قوتها.

إن الدول التي تفشل في تحويل الجغرافيا إلى اقتصاد، تتحول جغرافيتها تدريجياً إلى ساحة نفوذ للآخرين. وهذه، تحديداً، كانت إحدى مشكلات العراق خلال العقود الماضية؛ إذ امتلك موقعاً استثنائياً، لكنه لم يمتلك مشروعاً استراتيجياً يوظّف هذا الموقع ضمن شبكة مصالح اقتصادية تحمي الدولة وتعيد إنتاج قوتها.

أما الركيزة الثانية فتتمثل في بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، فالدولة الحديثة لم تعد قادرة وحدها على قيادة التنمية، خصوصاً في الاقتصادات الريعية المعقدة. ولذلك، فإن نجاح السياسة الخارجية العراقية المقبلة يجب أن يُقاس بقدرتها على جذب الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وبناء الاقتصاد الإنتاجي.

ويمتلك العراق اليوم فرصاً استثمارية ضخمة تُقدَّر بنحو 450 مليار دولار في قطاعات الطاقة والبنى التحتية والصناعة والخدمات. لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في الإعلان عن الفرص، بل في بناء بيئة ثقة مستقرة قادرة على تحويل العراق إلى وجهة استثمارية حقيقية. وهذا يتطلب محاربة الفساد، وتقليل البيروقراطية، وإصلاح النظام الإداري، وحماية المستثمر، وربط الاتفاقيات الدولية بالمصالح الإنتاجية الفعلية للاقتصاد العراقي. كما يجب أن تتحول السفارات العراقية من بعثات بروتوكولية إلى منصات اقتصادية متخصصة تعمل على جذب الشركات والتكنولوجيا والأسواق والخبرات الصناعية والاستثمارات النوعية.

أما الركيزة الثالثة، فهي بناء شراكات خارجية متعددة الأطراف تعيد تعريف علاقات العراق الدولية ومكانته في المنظمات الدولية؛ فالعراق لا يحتاج اليوم إلى سياسة محاور، بل إلى سياسة توازنات اقتصادية ذكية. والعالم يتجه تدريجياً نحو «الجيواقتصاد»، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية أكثر تأثيراً من الاصطفافات السياسية التقليدية.

ومن هنا، فإن السياسة الخارجية العراقية يجب أن تقوم على قاعدة: تنويع الشراكات لا تنويع الخصومات. فالعراق يرتبط اليوم بعلاقات اقتصادية واسعة مع محيطه الإقليمي. وقد بلغ حجم التبادل التجاري العراقي مع 11 دولة رئيسية نحو 65 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024، فيما وصل حجم التجارة مع السعودية إلى أكثر من 1.3 مليار دولار، مع تصاعد واضح في العلاقات الاقتصادية الخليجية - العراقية.

كما تُعد تركيا واحدة من أهم الشركاء التجاريين للعراق، إذ بلغ حجم التجارة الثنائية أكثر من 12 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مع خطط لرفعها إلى 30 مليار دولار على المدى المتوسط، فيما نفذت الشركات التركية أكثر من 1100 مشروع داخل العراق بقيمة تجاوزت 36 مليار دولار.

أما إيران، فما تزال واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للعراق، حيث تجاوزت صادراتها غير النفطية إلى العراق 10 مليارات دولار، خصوصاً في مجالات الكهرباء والغاز والسلع الأساسية. تكشف هذه الأرقام حقيقة مهمة، وهي أن العراق يتحول تدريجياً إلى مركز ترابط اقتصادي إقليمي، لكن هذا التحول ما يزال يجري من دون فلسفة استراتيجية متكاملة للدولة. ولهذا، فإن أحد أهم أدوار دبلوماسية التنمية يتمثل في إعادة تعريف وظيفة العلاقات الدولية العراقية، بحيث تتحول من إدارة التوازنات السياسية فقط إلى إدارة المصالح الاقتصادية الكبرى.

وفي هذا السياق، تصبح مراجعة مكانة العراق في المنظمات الدولية قضية استراتيجية لا بروتوكولية؛ فالعراق بحاجة إلى تقييم عضويته وأدواره في أوبك، وجامعة الدول العربية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الاقتصادية، وفق معيار واضح: ما الذي تضيفه هذه العضوية إلى التنمية والسيادة الاقتصادية العراقية؟

فالعراق لا يحتاج حضوراً شكلياً في المنظمات الدولية، بل يحتاج دوراً وظيفياً يخدم الأمن المائي، والطاقة، والاستثمار، والتجارة، والربط الإقليمي، وتمويل البنى التحتية. إن جوهر «دبلوماسية التنمية» يتمثل في الانتقال من عقلية «إدارة الأزمات» إلى عقلية «إدارة الفرص». فالعراق لا يفتقر إلى الإمكانات، بل إلى مشروع استراتيجي يعيد تنظيم هذه الإمكانات ضمن رؤية دولة. ولهذا، فإن المعادلة الأهم التي ينبغي أن تحكم السياسة الخارجية العراقية الجديدة هي: شراكات في الخارج = تنمية في الداخل.

فكلما انخفضت حدة التوترات الإقليمية عبر الشراكات السياسية والاقتصادية، ارتفعت فرص الاستثمار، والتجارة، والطاقة، والنقل، والاستقرار الاقتصادي. وكلما نجح العراق في بناء شبكة مصالح اقتصادية متبادلة مع محيطه، ازدادت قدرته على حماية سيادته واستقلال قراره الوطني.

إن العراق اليوم لا يحتاج فقط إلى تغيير أدوات السياسة الخارجية، بل إلى إعادة تعريف فلسفتها بالكامل. فالعالم يدخل مرحلة تُقاس فيها

قوة الدول بقدرتها على إنتاج الاقتصاد لا إنتاج الأزمات، وعلى بناء الترابط لا الانقسام، وعلى تحويل الجغرافيا إلى منصة تنمية لا ساحة صراع. وهنا تحديداً تكمن القيمة الاستراتيجية الكبرى لدبلوماسية التنمية، بوصفها الرؤية الأكثر قدرة على إعادة تعريف دور العراق ومكانته في الإقليم والعالم.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org